الرباط
العدد ٤٨ يناير ٢٠١٠
نشرة ربع سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

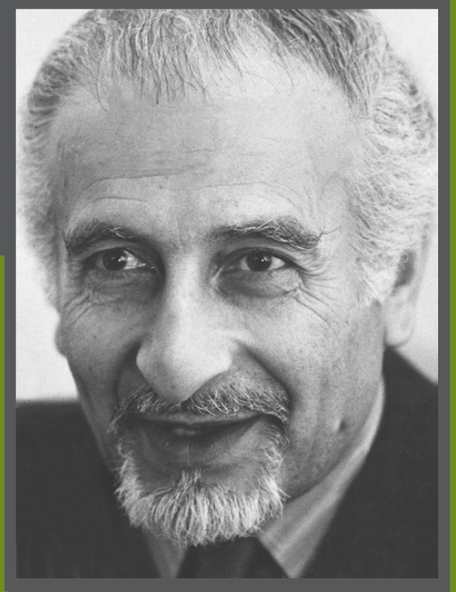

يوسف صايغ
شيخ الاقتصاديين العرب

عدد خاص

بمناسبة إنعقاد المؤتمر العلمي العاشر للجمعية حول:

الاقتصادات العربية
وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية

بيروت ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩

العدد ٤٨
يناير ٢٠١٠

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
Arab Society for Economic Research
ASFER

الرباط

العدد ٤٨ يناير ٢٠١٠

نشرة ربع سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

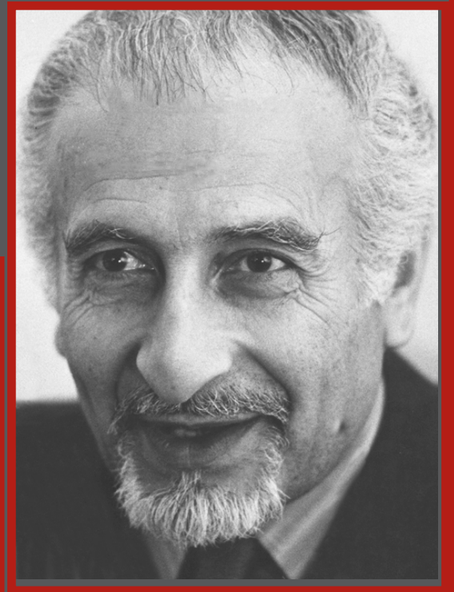

يوسف صايغ

شيخ الاقتصاديين العرب

عدد خاص

بمناسبة إنعقاد المؤتمر العلمي العاشر للجمعية حول:

الاقتصادات العربية

وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية

بيروت ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩

العدد ٤٨

يناير ٢٠١٠

نشرة ربع سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

يناير ٢٠١٠

محتويات العدد

افتتاحية ١

ملف الافتتاحية. ٢

كلمة د . منير الحمش. ٢

كلمة د . سليم الحص. ٤

كلمة د . محمود منصور عبدالفتاح ٦

كلمة ممثل البنك الإسلامى للتنمية ٧

عرض عن المؤتمر ٩

على هامش المؤتمر العاشر للجمعية ١٢

قالوا عن المؤتمر ١٥

وقائع التكريم ١٧

كلمة د . منير الحمش ١٧

كلمة د . خير الدين حسيب ١٩

كلمة د . محمد محمود الإمام ٢٠

٢٠٠٨ - ٢٠١٤

مجلس الإدارة

الرئيس
الدكتور منير الحمش

نائب الرئيس
الدكتور هشام البساط

الأمين العام
الدكتور محمود منصور

أمين الصندوق
الدكتور أشرف العربى

الدكتور عبدالحميد الزقلعى

الدكتور على همال

الدكتور محمد سمير مصطفى

الدكتور محمود محيى الدين

الدكتور نبيل حشاد

للسادة الراغبين فى سداد رسوم الاشتراك بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أو المجلة العلمية التى تصدرها [**مجلة بحوث اقتصادية**]، يمكن سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية:

نقدا أو بشيك مصرفى باسم **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية** وعلى عنوانها بالقاهرة.

تحويل بنكى على حساب الجمعية رقم:

حساب رقم: ١١٤ ٧٠٠٠ ٠١٠٠ بالجنيه المصرى.

حساب رقم: ١١٠٦ ٧٠٠٠ ١١٧ بالدولار الأمريكى.

على البنك الأهلى المصرى - فرع الدقى بالقاهرة

مع إخطار إدارة الجمعية بتاريخ التحويل وقيمته.

Print house haranly For Printing & Publishing

دار الحرانى للطباعة والنشر

Tel.: +2 023 7116 884

Mob.: +2 010 2988 826

Alamaa Graphic Design Solutions

محمد يحيى

Mob. : +2 010 6899 807

E-mail : myehia77@gmail.com

١٧ ب عمارات العبور - صلاح سالم - مدينة نصر.
القاهرة - مصر.

ص.ب. : ٨٨ بانوراما أكتوبر.

رمز بريدى : ١١ ٨١١ القاهرة.

تليفون : + [٢٠٢] ٢ ٢٦٢١٧٣٧

تليفاكس: + [٢٠٢] ٢ ٢٦٣ ١٧١٥

www.asfer.org

E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

وقائع التكريم

قبل، من أنه لا تنمية بغير اعتماد جماعي على النفس. وإذا كان من أكثر الاقتصاديين العرب تحمسا لشومبيتر ولتشديده على دور الريادة entrepreneurship في التنمية، فإن التعمق في الخبرة العربية جعله يتحدث عن مقومات عربية للاشتراكية. وهكذا مضى يبني عقيدة فكرية على أساس من البحث العلمي المدقق، دون أن يدخل في متاهات الجدل الأيديولوجي المتعصب. ولذلك لم يكن عجيبا عندما ظهرت "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" كأول تجمع مستقل للاقتصاديين العرب ساهم مع عمالقة آخرين من أمثال إبراهيم سعد الدين وإسماعيل صبري وخير الدين حسيب في إنشائها، أن تختاره لرئاستها. فسعدنا جميعا بتقبله طائعا وباذلا الجهد كل الجهد، ومتحملا مشاق السفر للسهر على شؤونها. ولم يكن يبخل على مجلتها ببعض من علمه، بل وبمراجعة أصول ما يكتب في دقة نادرة، إذ لم يكن يتحمل أن يودي الخطأ الصغير بالمعنى الكبير.

وحينما اختيرت في منتصف السبعينات لجنة العشرين لتدرس أول إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، كان يوسف في المقدمة. وظل يعمل طيلة النصف الثاني من السبعينات بلا كلل ولا ملل. وعندما لقيت الصيغة الأولى للإستراتيجية نقدا بنّاءً من جانب إسماعيل صبري عبدالله (رحمه الله)، هبّ يوسف ومعه جورج قرم ومحمود عبد الفضيل ليعيد إلى الإستراتيجية رونقها، ويحاول في الحبانية (العراق) حمايتها من المزايدات. ويتولى تحت قصف المدافع في بيروت الإشراف على إعداد الوثائق التي رافقتها بعد ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة في تونس ثم قمة عمان الاقتصادية، نوفمبر ١٩٨٠، والتي تناولت مختلف أوجه العلاقات الاقتصادية العربية. وأعدها اقتصاديون مرموقون: إسماعيل الزابري وفؤاد مرسي ومحمد لبيب شقير وآخرون كان هو المسئول عن التنسيق بينهم. واستطاع أن يقود السفينة إلى بر الأمان، وأن يخرج إلى الوجود، بالتعاون مع عبد الحسن زلزلة (الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية) الإستراتيجية التي لم ترض لها الأنظمة العربية بعد ذلك الحياة. وحينما قمت بإعداد الخطة القومية الأولى المنبثقة عن الإستراتيجية مستعينا بعدد من خيرة الخبراء العرب، كانت له لمساته الثاقبة التي لم تتمكن رغم تحسبها لردود الأفعال أن تحل عقدة ما أطلق عليه في مقال شهير له من قبل "ذريعة السيادة الوطنية" التي رأى فيها مشجبا تعلق عليه كل مبررات التنصل من تبعات العمل المشترك. ولذلك فإنه عندما دعا الأمير الحسن المجموعة التي تعد وثائق قمة عمان ليطرح عليها رغبته في إقامة سند فكري عربي يدفع الإرادة العربية نحو الوفاء بذلك العمل، كان يوسف من أشد المتحمسين للفكرة التي تولد عنها "منتدى الفكر العربي". فكانت له فيه إسهامات عديدة قيمة.

ورغم أنه فضل اعتزال العمل الرسمي في منظمة التحرير، فقد ظل دائما يعطي القضية الفلسطينية خلاصة فكره. فهو تارة يكتب عن إستراتيجية العمل لتحرير فلسطين، وأخرى يشرف على وضع البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ولكنه دائما يرنو إلى المستقبل متحدثا عن آفاق التنمية العربية. وهو بين هذا وذاك لا تفارقه روحه المرحة، فإذا به ينتحي بك جانبا ليحكي لك إحدى طرائفه العديدة، ومع كونها فكاهة فإنها لا تخو من عمق الفكرة ولا تقلل من وقار العالم. ولعله كان يتزود بها في مواجهة الهموم التي حملها مع كل من اشتغل بقضايا التنمية والعمل العربي المشترك. وبعد ... فقد قدحت الذاكرة أفتش عن مرة أبدى فيها استخفافا أو إهانة لأحد، فأعياني البحث. قط لم ينبس فمه بمذمة، بل كان يبحث دائما عن فرصة يعطي فيها كل ذي حق حقه. وجدته مرة يبدي شديد سعادته بأنني رددت الأمر إلى نصابه عندما نسبت إلى اقتصادي عملاق مثله هو شومبيتر أنه أول من فرق بين النمو والتنمية. ولعلنا نجد بعض العزاء أنه رأى ثمار ما قام به مركز دراسات الوحدة من تكريمه في حياته، بأن كلف مجموعة من رفاقه لكتابة مقالات في تكريمه بعنوان "هموم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط – العولمة" حررها الزميل طاهر كنعان، لتعبر عن الاهتمامات التي كرس لها يوسف صايغ عمرا حافلا بالعطاء.

واليوم ترد له الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعضا من عطاياه لها، فتقوم بواجب إحياء ذكراه العطرة، وفاء منها لذكراه، وتقديرا لجهوده العديدة في سبيلها. وأشكر لها أن أتاحت لي الفرصة لأن أشاركها في التعبير عن بعض ما أكنه نحو واحد ممن ظللت دائما أسعد برفقته وصداقته.

جزاه الله عن أمته نعم الجزاء، وعوضها فيه خيرا،

وألهم آله وصحبه الصبر والسلوان.

لقد كانت محاولة يوسف الرائدة فاتحة لأدبيات عربية لاحقة في هذا المجال، ولكنه كان أول الرواد العرب فيها.

واستمر يوسف يتابع الجانب الاجتماعي والسياسي للتنمية العربية، وأعطى موضوع التنمية المستقلة والاعتماد على النفس اهتماماً واسعاً في كتاباته وتوَّجها بكتابه التنمية العصيّة: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٢.

وكان من مساهماته المتميزة الدور الفكري الذي قام به في التحضير لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان بالأردن عام ١٩٨٠، وما أعده من خلال الفريق الذي ترأسه من دراسات «لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك»، والتي تم تبنيها في مؤتمر القمة في عمان، وانبثق عنها «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» و «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»، و«الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية» و«عقد التنمية العربية المشتركة». وكان ليوسف وفريقه الفضل الكبير في ما انبثق في الجانب الاقتصادي عن مؤتمر القمة هذا.

أما فلسطين، فكانت في فكره وقلبه دائماً، فإضافة إلى ما أعده ونشره عن الاقتصاد الإسرائيلي وغير ذلك، قام بتكليف من منظمة التحرير الفلسطينية بإعداد دراسة عن «المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة»، وانتهى من إعدادها في حزيران/يونيو ١٩٩٠، والتي كان من المفروض أن تكون الأساس لبناء اقتصادي فلسطيني مستقل عن الكيان الصهيوني، إلا أن «اتفاق أوسلو» قام بدمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الصهيوني، وأطاح بالمشروع الذي أعده يوسف صايغ حيث يقوم مشروعه على عكس ما فعله اتفاق أوسلو، ولكنه يبقى موجوداً إلى يوم يوجد فيه من يبعث فيه الحياة.

يبقى جانب آخر من آثار يوسف في الفكر الاقتصادي العربي، فقد ساهم الثنائي يوسف صايغ وبرهان الدجاني في تعريب عدد من الكتب الاقتصادية الهامة من الإنكليزية الى العربية، وقاما بنحت المقابل العربي لبعض المصطلحات الاقتصادية الإنكليزية، وقد تركا بصماتهما من خلال تلك الترجمات في التأليف الاقتصادي العربي اللاّحق.

كان يوسف صايغ عملاقاً بين الاقتصاديين العرب، ولعلي لا أغالي، وفي حدود اطلاعي، إن قلت إنه كان من أهم الاقتصاديين العرب إن لم يكن أهمهم فكراً وتوجُّهاً وغزارةً في العطاء، وسيظل قدوة سيكون على الجيل الثاني من الاقتصاديين العرب أن يقتديَ بها، فعسى أن يكونَ على قدر هامته.

كل ما سبق كان عن يوسف صايغ الاقتصادي، وهو ما التزمت أن أتكلم في حدوده، ولكن يبقى يوسف القومي العربي، والفلسطيني الذي لم ينسَ قضيته فكرياً وسياسياً، والعضو المؤسس لمركز دراسات الوحدة العربية، والصديق العزيز، وهذا له مجال آخر.

يوسف صايغ

شيخ الاقتصاديين العرب

كلمة د. محمد محمود الإمام

بعد مضي ثمانية وثمانين عاما من البذل والعطاء وُضع القلم وجفت الأوراق وابتلّت العيون بالدموع وهي تبحث عمن حمل على كاهله هموم وطنيه الصغير والكبير، وهموم التنمية في العالم الثالث ... واستراح من لم يكن يهدأ في غير ضجيج، وإن وصلت كلماته كل الأسماع .. وخفت صوته الذي لم يكون ليعلو إلا بقول الحق المبني على العلم والمليء باليقين .. واعتزل مسرح الحياة من أكسب المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي تعبيرا ذا دلالة: "الخبز مع الكرامة".

وجاء هذا التعبير الذي حفره في ذاكرة الفكر القومي العربي منذ ثمانية وأربعين عاما ليدل على نتاج اجتماع القدرة العلمية والنزعة القومية والحصانة القيمية في إنسان ظل يحلم لوطنه بالرفعة ولبلده بأن ينعم بالحقوق التي استلبتها عصابات لا خلاق لها ولا كرامة، فصاغ منذ أربعين عاما إستراتيجية لتحرير فلسطين، وظل مقيما في بيروت يتطلع من سفوح جبالها الجميلة إلى أرض لا تقل جمالا ولا بهاء لشعب كل ذنبه في الحياة أنه يطالب بحقوقه المشروعة.

بدأ حياته في إدارة الأعمال، وسرعان ما شق طريقه إلى علم الاقتصاد ليصبح بعد سنوات قليلة شيخا للاقتصاديين العرب دون منازع، واستغرق في دراسة خبرات العرب في التنمية، فإذا به يقدم من خلال الصندوق الكويتي للتنمية دراسة جامعة مانعة للتنمية في دول الوطن العربي، لا تزال مجلداتها الثلاثة حتى يومنا هذا مرجعا للباحثين، عمل كمستشار لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) فأثرى أدبيات الاقتصاد العربي بمؤلفاته عن السياسات النفطية العربية خلال السبعينات ودور النفط في التنمية العربية، وكان هذا قليلا من كثير من دراساته التي أفضى إليها تطلعه وتعمقه في قضايا التنمية، وموقع النفط منها، فكان أول من نال في ٢٠٠٢ جائزة عبد الله الطريقي التي رصدت لمن له إسهام في تعزيز دعوة صاحبها بأن يكون "نفط العرب للعرب". وتطلع إلى آفاق التنمية فوجد أنها تتسرب من بين أيدي العرب، وهو التعبير الذي ترجم من الإنجليزية elusive إلى "التنمية العصية". فعاد مرة أخرى يؤكد ما اكتشفه من

إشاعية

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي العاشر في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة ١٩ – ٢٠ ديسمبر / كانون أول ٢٠٠٩ حول موضوع

الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية

بمشاركة أكثر من ٦٠ اقتصادي ومفكر عربي من أعضاء الجمعية والمهتمين بشئونها.

كما واصلت الجمعية خلال مؤتمر هذا العام ما سنّته سابقاً من تكريم لرموز الفكر الاقتصادى العربي، حيث تم تكريم إسم المناضل والمفكر الفلسطيني البارز

الراحل الدكتور/ يوسف صايغ.

وفي هذا العدد "الخاص" من النشرة الدورية للجمعية "الرباط"، ننشر عرضاً وافياً لأهم ما دار أثناء جلسات المؤتمر وخلال حفل التكريم، علماً بأن النصوص الكاملة لوقائع المؤتمر وحفل التكريم متاحة حالياً على موقع الجمعية على شبكة الإنترنت www.asfer.org ، كما أنه جاري حالياً أعمال تحرير كتاب المؤتمر والمتوقع صدوره خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٠.

أسرة تحرير الرباط

كلمة د. منير الحمش
رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
في افتتاح المؤتمر العلمي العاشر للجمعية
بيروت ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩

دولة الرئيس سليم الحص،
الدكتور خير الدين،
الزميلات والزملاء/ الحضور الكريم
صباح الخير

يطيب لي أن أرحب بكم باسم مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وباسمي شخصياً، ونشكر لكم تلبية دعوتنا لحضور مؤتمرنا العلمي العاشر، الذي يعقد في بيروت، بعد سنوات من غياب قسري لفعاليات الجمعية في هذه المدينة، التي نعتز بها، ونعتبرها الرئة التي يتنفس من خلالها الفكر وتزدهر روح البحث، وتتسع دائرة الحوار، حيث يلتقي العرب من مختلف الأقطار العربية ليناقشوا قضاياهم، ولتتلاقح الأفكار في أجواء بيروت الرحبة.

الأخوات والأخوة:

مرّ أكثر من عام على انعقاد المؤتمر العلمي التاسع في القاهرة، تحت عنوان "دور القطاع المالي في التنمية العربية" وعندما قرر مجلس إدارة الجمعية هذا العنوان ووضع محاوره، لم تكن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، قد نشبت، ولكن كان لابد للمؤتمر الذي عقد بعد الإعلان عن الأزمة بشهر ونصف تقريباً، أن يتوقف عند هذا الحدث الجلل، دارساً ومحللاً ومستطلعاً لآفاق الأزمة وتداعياتها. فعقدت مائدة مستديرة في نهاية أعمال المؤتمر، تم التداول فيها حول الأزمة وأسبابها وتأثيرها على الاقتصادات العربية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، في ضوء ورقة أعدها الزميل الدكتور جودة عبد الخالق. حيث قام بتحليل الأزمة، والخلفيات التي أدت إليها وتحكمت في مسارها كما استعرض التطورات التي شهدتها الأسواق المالية على مدى العشرين سنة الأخيرة، في بيئة عالمية تغيرت تغيراً جوهرياً، مما يستوجب إعادة النظر في أدوات التعامل مع هذه البيئة على صعيد السياسات القطاعية والكلية.

وإذا كانت المداخلات في المائدة المستديرة، إلى جانب ما عرضه د. جودة عبد الخالق، قد التقت إلى حد كبير حول تحليل أسباب الأزمة، فإنها أجمعت على أن هذه الأزمة شكلت صدمة كبيرة للاقتصادات العربية، ولهذا فقد انصب النقاش حول وضع تصور منهجي للتعامل معها، وتجاوز آثارها السلبية.

ومنذ ذلك الوقت، أي منذ المؤتمر العلمي التاسع في العام الماضي، تم التداول في مختلف الأوساط الأكاديمية والاقتصادية والسياسية، على المستوى القطري والإقليمي والعالمي، حول الأزمة وخلفياتها وتداعياتها، واتخذت إجراءات في مختلف الدول لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة، كما تم اتخاذ خطوات وإجراءات عديدة على المستوى العالمي، وتناول العديد من المفكرين والمنظرين، الإجابة على الأسئلة الحرجة التي طرحتها الأزمة، وخاصة حول مستقبل النظام الرأسمالي العالمي، ومصير اقتصاد السوق الذي تتحكم به الليبرالية الاقتصادية الجديدة، فضلاً عن التركيز المثير حول دور الدولة في الاقتصاد، وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي.

وقد استدعت الأزمة تحركات سريعة لاحتوائها. وكان من بينها تشكيل مجموعة دول العشرين، ضمت إلى جانب الدول الصناعية المتقدمة، ما دُعي بالدول الصاعدة كالصين والبرازيل والهند وتركيا، كما ضمت دولة عربية واحدة هي السعودية، وكان على العرب أن يكون تحركهم أقوى وأسرع، لمواجهة تداعيات الأزمة على اقتصاداتهم، لكننا شهدنا نوعاً من اللامبالاة في بداية الأزمة لا بل سمعنا العديد من المسؤولين الاقتصاديين العرب ينفون تأثير الأزمة على اقتصاداتهم، وقد انعكس ذلك في عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، مما أوقع الاقتصادات العربية في عين العاصفة، في الوقت الذي كان بالإمكان تجنب العديد من الآثار السلبية.

كلمة د. خير الدين حسيب
في حفل تكريم المرحوم الدكتور
يوسف صايغ

في العاشر من شباط/فبراير عام ١٩٩٣، ألقى يوسف صايغ، بدعوة من النادي العربي في بريطانيا، محاضرة بعنوان «الأبعاد غير المنظورة للتطور التنموي الفلسطيني». وقد شرفني رئيس النادي حينها بطلب تقديم يوسف صايغ. وهكذا فعلت في تقديم طويل عنه بينت فيه دوره وتأثيره في الفكر الاقتصادي العربي. وعندما انتهيت من تقديمه، وكان يوسف متأثراً كثيراً بذلك التقديم، أوصى وصيّة أشهَدَ الحاضرين عليها، وهي أن أقدم التقديم نفسه تأبيناً له عند وفاته، وهو ما حاولت أن أفعله بعد وفاته وفاءً لوصيته ولذكراه.

ويكفي أن أقول إن يوسف صايغ أعدّ ونشر ١٦ كتاباً باللغة العربية في مواضيع شتّى تتعلق بجوانب مختلفة عن الاقتصادات العربية، كما نشر ٩ كتب باللغة الإنكليزية حول الموضوعات ذاتها. وإضافة إلى كتبه بالعربية والإنكليزية، نشر ٣٤ مقالة وبحثاً اقتصادياً في دوريات عربية، و١٢ مقالة وبحثاً في دوريات أجنبية، هذا عدا ما نشره حول الجوانب غير الاقتصادية عن القضية الفلسطينية وهي كثيرة أيضاً.

- ١ -

كانت أول معرفتي بيوسف صايغ كقارئ، وفي بغداد، من خلال قراءتي كتاب له بعنوان الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي الذي نشرته دار الطليعة عام ١٩٦١، وكان أوّل الاقتصاديين العرب - في ما أعلم - الذي شدّد على البعد الاجتماعي للتنمية العربية، ويسعدني أن أقول إنه كان له تأثير فكري كبير عليّ. وإنه إضافة إلى زيارة لأهوار العراق في صيف عام ١٩٥٧، فقد ترك بصماته الفكرية في توجهي الاجتماعي. وكان لذلك تأثيره الواضح في مسيرتي العملية في العراق خلال الستينيات.

وكانت المساهمة المتميزة الثانية له في عمله الموسوعي اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ عام ١٩٤٥، وصنوه محددات التنمية الاقتصادية العربية والتي نشرت عام ١٩٧٨ بالإنكليزية، كما نشرت تباعاً في ثلاثة مجلدات بالعربية خلال الأعوام ١٩٨٢ و١٩٨٤ و١٩٨٥. فقد قام بتقييم تجارب التنمية العربية في البلاد العربية المختلفة، كل بلد على حدة، منذ عام ١٩٤٥ حتى النصف الثاني من السبعينيات، وكان الجزء الخاص عن »محددات التنمية الاقتصادية العربية« فتحاً جديداً في أدبيات التنمية عربياً.

لقد كان التأكيد في أدبيات التنمية خلال الخمسينيات وحتى أوائل الستينيات على الجانب الخاص بتمويل التنمية، ثم تبين في أوائل الستينيات أنه رغم توفر التمويل، فقد ظلت التنمية - في حالات كثيرة - متعثرة. ولذلك، اتجه البحث إلى محاولة التعرف على »المحددات« الأخرى غير المالية للتنمية. وكان من أوائل تلك المحاولات ما قام به الاقتصادي السويدي غانر ميردال (Gunner Myrdal)، حيث قام مع فريق معه بدراسة التنمية الآسيوية ومحاولة الوقوف على العوامل المختلفة التي تؤثر في التنمية، وخاصة العوامل غير الاقتصادية، وانتهى الى أن »التعليم والتربية« هما أهم عامل مؤثر في التجربة التنموية الآسيوية. وقد نشر نتائج المسح والدراسة التي أعدها عام ١٩٦٨ في ثلاثة مجلدات بالإنكليزية بعنوان: Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations »الدراما الآسيوية: بحث في فقر الأمم«. ومثلت دراسة ميردال توجهاً جديداً في أدبيات التنمية. وما لبث يوسف صايغ أن تلقف هذا التوجه وبحث في التنمية في البلدان العربية المختلفة، ثم خصص جزءاً خاصاً من دراسته عن العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر في التنمية العربية بعنوان »محددات التنمية الاقتصادية العربية: وهو استعمل «مقررات» بمعنى «محددات» (Determinants) في كتابه بالإنكليزية؛ وكذلك «مستقبل التنمية العربية». وعالج في هذا الجزء العوامل السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر بشكل فاعل في عملية التنمية العربية.

المجال الفكري والأكاديمي والسياسي. فلم يبخل يوماً بعطائه في هذه المجالات. ولم يوفر جهداً في عطائه البحثي في قضايا التنمية. كما لم يبتعد عن العمل القومي سواء على المستوى الفلسطيني أم على المستوى القومي. وقد تجلى نضاله الوطني الفلسطيني في سعيه إلى ترسيخ منطلقات الوطن الفلسطيني من خلال عضويته في المجلس الفلسطيني منذ تأسيسه عام ١٩٦٤، ثم دوره في تأسيس مركز التخطيط الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨، ثم في عضويته للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى عام ١٩٧٤. إلى أن أسندت إليه مسؤولية الإشراف على إعداد دراسة مستفيضة حول "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني". فأنجز مع معاونيه برنامجاً يتسم بالواقعية، وبالإحاطة بمستلزمات تحقيق التنمية في فلسطين مع ضمان مستويات العيش الملائمة للشعب الفلسطيني. وقد أنجزت هذه الدراسة عام ١٩٩٠. هذا عدا ما قدمه في إطار عمله القومي كمستشار اقتصادي تنموي في الكويت وعدد من المؤسسات العربية والدولية.

لست هنا في معرض تعداد إنجازات وعطاءات يوسف صايغ. فإنكم بلا شك على اطلاع على إنجازاته وعطاءاته الفكرية والقومية من خلال كتبه العديدة في اللغتين العربية والإنكليزية. ومن خلال مواقفه في المؤتمرات والندوات. إنما أردت التوقف عند بعض هذه الإنجازات والعطاءات. لما فيها من عبر ودروس. إذ يصعب على المرء تعداد أو الإلمام بعطائه الفكري والقومي في مثل هذه العجالة. إننا في هذه الأمسية، نسترجع بعض المفاصل في حياة هذا المفكر العربي الكبير، ونضيف إلى ما سبق أن ناله من تكريم، لفتة صغيرة من أعضاء الجمعية، بعضنا رافقوه وزاملوه في حياته، وبعضنا تتلمذ وتكون من عطائه الفكري، عسى أن نكون قد أسهمنا في إيفائه بعض حقه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عمل ورشة

عقدت الجمعية مؤخراً ورشتي عمل حول (حجم القطاع المهمش وتطور نسبة البطالة) و(الفكر الاقتصادي العربي المعاصر الإسهامات – الإخفاقات الدور المرتقب دعوة لإبداع اقتصادي عربي) قدمهما الدكتور المنجي أبو غزالة أستاذ العلوم الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية والتصرف – جامعة تونس وعضو الجمعية العربية والدكتور محمد سمير مصطفى أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي وعضو مجلس إدارة الجمعية ويمكن الاطلاع على تفاصيل ورش العمل على الموقع الالكتروني الجمعية.

أخبار الجمعية

واليوم، وكما واجه المؤتمر العلمي التاسع، الأزمة المالية والاقتصادية، فتدارك الأمر، وعقد المائدة المستديرة في نهاية المؤتمر لمناقشتها، كذلك نواجه في هذه الأيام أزمة دبي المالية، وانعكاساتها على الأسواق المالية الخليجية والعربية، حيث نأمل من المائدة المستديرة التي ستعقد في نهاية أعمال المؤتمر والتي سيتولى إدارتها د. محمود محي الدين أن تتعرض لهذه الأزمة الأخيرة، وهي لا تزال في بدايتها، نشهد في كل يوم تطورات جديدة وتداعيات جديدة تقتضي من جميع الاقتصاديين العرب الإسهام في تحليلها وإرجاعها إلى الأسباب الحقيقية وتلمس الحلول المناسبة، في وقت لا تزال مفاعيل الأزمة العالمية تتصاعد، رغم التصريحات المطمئنة من المؤسسات المالية الدولية وبعض المسؤولين في أوربا والولايات المتحدة.

الزميلات والزملاء . .

سوف يتناول مؤتمركم هذا حول "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" هذا الموضوع من خلال ستة جلسات إلى جانب المائدة المستديرة، على مدى يومين، وذلك من خلال الموضوعات التالية:

الموضوع الأول: مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية.

الموضوع الثاني: تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية.

الموضوع الثالث: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على القطاعات الاقتصادية العينية والمالية: مع إشارة إلى الحالة التونسية.

الموضوع الرابع: دور الدولار الأمريكي في التأثير على الاقتصاد العالمي مع التركيز على حالة الدول العربية النفطية.

الموضوع الخامس: الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية: رؤية تحليلية.

الموضوع السادس: حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين في ضوء أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين العربية.

الموضوع السابع: الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية.

الموضوع الثامن: حرية التبادل في التاريخ العربي المعاصر، والسياسات التجارية المطلوبة لحقبة ما بعد الأزمة المالية الراهنة.

الموضوع التاسع: إصلاح النظام النقدي والمالي.

الموضوع العاشر: السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل.

الموضوع الحادي عشر: تساؤلات في الإطار العربي النظري للسياسات الاقتصادية العربية.

أخيراً . . .

لابد لي من توجيه الشكر والامتنان إلى مركز دراسات الوحدة العربية، ومديره العام الدكتور خير الدين حسيب وهو عضو مؤسس في الجمعية، نشكره على تكرمه بالموافقة على التعاون مع الجمعية لإقامة المؤتمر في بيروت، وعلى التسهيلات والمساعدات القيمة التي قدمها لإنجاح أعمال المؤتمر، فضلاً عن تحمله لجزء من تكاليف هذا الانعقاد. كما أشكر البنك الإسلامي، وبنك لبنان والمهجر وبنك عودة على إسهامهم المالي لتغطية تكاليف انعقاد المؤتمر.

وإذ أكرر شكري لكم على حضوركم، آمل لأعمال المؤتمر أن تكلل بالنجاح، معرباً مرة أخرى عن سعادتي لانعقاده في بيروت التي استعادت عافيتها، وتزداد تألقاً، موجهاً الشكر والامتنان لشعب لبنان ومسؤوليه على تسهيل انعقدا المؤتمر في هذا البلد المعطاء.

ولابد لي في النهاية من تقديم الشكر والامتنان للجنة العلمية للمؤتمر برئاسة الدكتور محمود محي الدين عضو مجلس الإدارة، وإلى الكادر الإداري في مقر الجمعية الذي عمل بتوجيه ومتابعة يومية من قبل الدكتور محمود منصور الأمين العام للجمعية. كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى العاملين في مركز دراسات الوحدة العربية المكلفين بأعمال السكرتارية والإدارة لأعمال المؤتمر لكم منا كل التقدير والعرفان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة دولة الرئيس د. سليم الحص

رئيس وزراء لبنان الأسبق

الأزمة - الفضيحة

انفجرت الأزمة المالية بعنفها الشديد ولم تكن أي من الدول المتطورة جاهزة لمواجهتها. لو صدقت التنبؤات الاقتصادية لكانت الدول الصناعية المتقدمة على علم بالأزمة سلفاً ولكانت اتخذت الإجراءات اللازمة للحؤول دون وقوعها أو أقله للتخفيف من وطأتها. الأزمة العالمية جاءت لتتحدى قوة القوي ومنعة المنيع وتنبؤات الخبراء. كانت في حدتها مفاجئة للجميع. فلو كانت التوقعات الاقتصادية صادقة ودقيقة لما كانت الأزمة بعنفها الشديد وباتساع مداها لتشمل العالم أجمع.

منطلق العاصفة كان الولايات المتحدة الأميركية. ما كانت العاصفة لتهب منها لو صدقت التوقعات قبل حين. إذ أننا لم نسمع بتحرك السلطات الأميركية بالأدوات النقدية والمالية التي تمتلكها وبالتدخل المباشر لإنقاذ المصارف قبل تداعيها والحد من عصف الأزمة قبل تفاقمها. كانت الأزمة في حجم الزلزال في قوتها وكانت في حجم الفضيحة في أبعادها على مستوى الفكر الاقتصادي الذي تولدت عنه فلسفة السياسة الاقتصادية المعهودة في مواجهة الأزمات. أجل إن فشل السياسة النقدية والمالية للدول في مجابهة الأزمة كان في مستوى الفضيحة.

إن كانت المؤشرات الاقتصادية قد نبّهت السلطة في البلدان المنكوبة بالأزمة الى ما هو آت، ولم تفعل السلطة ما يتوجب عليها لاستباق الأزمة والحد من وطأتها فذلك التقصير هو في حجم الفضيحة. وفي حال لم تنبه المؤشرات السلطة إلى الأزمة الوافدة فذلك هو في حجم الفضيحة أيضاً، بمعنى أن المؤشرات ليست فعلياً ذات جدوى عند المفاصل. كما كان يفترض.

ماذا فعلت السلطات النقدية والمالية في الدولة العظمى أميركا لتدارك تفاقم الأزمة في اللحظة المناسبة؟ وماذا فعلت أوروبا ودولها في هذا النطاق؟ وماذا فعلت اليابان؟ وإن فعلت كل هذه المرجعيات ما يتوجب عليها في هذه الحال فلماذا يا ترى لم تفعل الإجراءات المتخذة فعلها فتحول دون تفاقم الأزمة إلى حدود التفلّت؟ هكذا انفجرت الأزمة من دون علم مسبق من سلطات الدول الفاعلة في العالم، فبلغت في حدّتها حجم الكارثة بل الفضيحة. أجل أمامنا فضيحة اقتصادية لم يسلم من تداعياتها، بأقدار متفاوتة، بلد من بلدان الشرق أو الغرب. ها هي أميركا، أغنى وأقوى بلد في العالم، تتفاعل فيها الأزمة بلا ضوابط. فتودي بعشرات المصارف فيها. كما تودي بأكبر شركة صناعية في العالم هي جنرال موترز فتعلن إفلاسها.

لم يسلم من تداعياتها العالم العربي. فإذا بالأزمة تتفاعل بحدّة متناهية في الخليج العربي، فتطال دولاً، مثل المملكة العربية السعودية والكويت وأبو ظبي وليبيا وقطر، كانت لحسن الحظ قادرة على امتصاص تداعياتها بما تملك من احتياطات نقدية ومن إمكانات متميزة بوجود النفط والغاز فيها. واستطاعت دول أخرى، مثل سوريا والأردن ومصر والعراق، من الصمود في وجه العاصفة نظراً إلى محدودية انكشافها على الخارج المتأزم. أما بلدنا الصغير لبنان فقد يكون من البلدان القليلة في العالم التي استفادت وتضرّرت في آن معاً. وكانت الإيجابيات التي جناها بلدنا راجحة في شكل واضح على السلبيات التي مُني بها.

كان من الأضرار التي لحقت بلبنان عودة بعض العاملين المسرّحين في الخليج العربي ولا سيما إمارة دبي. وكان من الإيجابيات التي جناها لبنان تدفق الأموال الوافدة عليه بوتيرة ملحوظة جداً، إذ ارتفع رصيد لبنان من العملات الأجنبية بمئات الملايين من الدولارات منذ نشوب الأزمة العالمية. وذلك في شكل إيداعات واستثمارات قصيرة الأجل. وجنى لبنان أيضاً مزيداً من ثقة المودعين والمستثمرين.

خلفت الأزمة كثيراً من العبر، منها:

أولاً: الحاجة الملحة إلى شحذ أدوات التنبؤ النقدي والاقتصادي، بحيث تستطيع السلطات النقدية والمالية في شتى أقطار العالم من التدخل لدرء نشوب أزمة عالمية بالحدة التي شهدها العالم.

ثانياً: هناك حاجة ملحة أيضاً لابتداع وسائل أكثر فاعلية لمعالجة تداعيات الأزمة إذا ما اشتدت.

كلمة د. منير الحمش

رئيس مجلس ادارة

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الزميلات والزملاء:

الحضور الكريم:

أسعد الله أوقاتكم،

أصبح من المعتاد، أن تقوم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، في مؤتمراتها العلمية، بتكريم واحد، أو أكثر، من الرموز الاقتصادية العربية العاملة في مجال الفكر والبحث الاقتصادي في أفقه العربي القومي. ويأتي تكريمنا اليوم لواحد من أبرز المفكرين الاقتصاديين العرب. استكمالاً لهذا النهج الذي اختطته الجمعية، عرفاناً واعترافاً ووفاءً لما قدمه هؤلاء المفكرون والباحثون الاقتصاديون من عطاء فكري ينير لنا ولأجيالنا الواعدة، طريق البحث العلمي والفكر الملتزم بقضايا الأمة.

مفكرنا الذي نعتز بتكريمه اليوم، هو المرحوم الدكتور يوسف صايغ.

وكان سيكون هذا التكريم ذا واقع أكبر لو أنه تم والدكتور صايغ بيننا الآن. لكن هذه هي الأقدار. فيأتي هذا التكريم إحياءً لذكراه، حيث تأبى كتبه أن تنزاح عن رفوف مكتباتنا، كما تأبى أفكاره وعطاءاته أن تُمسح من ذاكرتنا. ولهذا التكريم نكهة خاصة. فهو يأتي من خلال حفل عشاء يقيمه مركز دراسات الوحدة العربية لمناسبة انعقاد مؤتمرنا العلمي العاشر. فقد كان الدكتور يوسف عضواً في مجلس أمناء المركز. كما إن هذا التكريم يأتي من جمعية أحبها وترأس مجلس إدارتها في سنواتها الأولى.

المرحوم الدكتور يوسف صايغ، ورث عن أبيه القس عبد الله صايغ، الذي كان ناشطاً في تقريب الرعية من تعاليم الكنيسة في فلسطين وسورية ولبنان، ورث عنه الوداعة والقناعة والإيمان والمثابرة، واكتسب من خلال بحثه وعلمه وتجواله، المعرفة والالتزام بقضيته الوطنية، فلسطين، وبقضايا أمته العربية، فاستطاع المزج ما بين المعرفة والالتزام الوطني والقومي، فسخر علمه لخدمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والقومية، وكان باكورة إنتاجه أقرب كتبه إلى نفسه بعنوان: الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي- الاجتماعي للمفهوم القومي العربي، الذي صدر عام ١٩٦١، وحاز على جائزة جمعية أصدقاء الكتاب، والخبز مع الكرامة، هذه العبارة المليئة بالرموز، التي اختارها د. خير الدين حسيب لتعلق في مكتبه، تلخص لنا فكر يوسف صايغ، ومزجه المبكر لقضايا الاقتصاد والمجتمع والالتزام القومي مع التشبث بالكرامة والعزة وتلك النظرة التي طالما رأيناها تبرق في عينيه، وتشع فكراً ومهارة ومواظبة يومية، تكشف عن شفافيته التي حافظ عليها في تصرفاته ونهجه الوطني وصراحته المهذبة في التعبير.

وقد أتاحت الدراسة الجامعية في الولايات المتحدة ليوسف صايغ فرصة ثمينة للاطلاع على منهجية معمقة لدراسة علم الاقتصاد، فربط ما بين الافتراضات الاقتصادية والواقع السياسي والاجتماعي، كما أتاح له الاطلاع على تحليل (شومبيتر) لأسباب النمو والتمييز بين النمو والتنمية في أوائل الستينيات، التوصل إلى تحليل أعمق للواقع العربي، خاصة تسليطه الضوء على تأثير حرية الإنسان في المبادرة والتطوير الديمقراطي للنظام السياسي وأثر ذلك في تحقيق التنمية، التي نظر إليها من خلال رؤية شمولية، تضع النشاط الاقتصادي ضمن الأُطر المكملة والمتفاعلة مع هذا النشاط، خاصة الأنظمة التعليمية التي تُسهل عملية الخروج من حالة التخلف التي تعيشها المجتمعات العربية.

لقد استطاع يوسف صايغ المزج بين نشاطاته المتعددة في

بعيد لم أسمع الدكتور عبد المنعم السيد علي وأطروحاته كما استمعنا أيضاً لأشخاص نعتز بأن هم جزء من نسق الاقتصاد العربي برغم قد تكون تتبنى أفكار مخالفة غير الأفكار التى يقدمونها. أيضاً من الواضح كمشاركين أننا استفدنا بشكل كبير من قضية رئيسية هو أننا اليوم أمام مفصل مهم في طريق الاقتصاد كعلم في الحقيقة. اليوم النظريات الاقتصادية أمام المحك سواء نظريات تتحدث عن مدارس الرأسمالية وغيرها من المدارس. إلا أن ما أشار إليه الدكتور محمود محيى الدين بالأمس هو مجال للجمعية في المؤتمرات القادمة. والنظر على المدرسة الاقتصادية الأنجح في الفكر القادم. وأنا أعتقد أن في القرن الحالي ستخرج مدرسة اقتصادية حديثة تتعامل مع الأزمات التى واجهتها سواء كانت تتبنى الفكر الرأسمالى بإطار مدرسة جديدة بعيداً عن شيكاغو وغيرها من المدارس التى ثبت فشلها في الآونة الأخيرة. إلا إننا أمام محاولة للتعرف على فكر اقتصادى جديد قد يكون مطلوب من المفكر الاقتصادى العربي أن يساهم في مثل هذا الفكر لأنه في النهاية أنا أعتقد أن الأزمة التى مررنا بها هى أزمة إدارة وليست أزمة فلسفة اقتصادية بل هي أزمة إدارة مدرسة الفكر الاقتصادى. الواضح هذا الأيام في مجال الرأسمالية مشكلة رئيسية في مدار هذا الفكر وإدارة مؤسساته. ختاماً أشكركم جميعا واشكر مرة أخرى المنظمين وإتاحة الفرصة لنا جميعاً أن نتحدث على مدى يومين بُحرية كاملة حول الموضوعات التى طرحت وآمل للجمعية التوفيق وآمل فعلاً أن يكون المؤتمر الحادي عشر بنفس مستوى هذا المؤتمر من التنظيم وطرح الموضوعات الساخنة على ساحة الاقتصاد العربي والعالمي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ . د . خالد الوزني

لقد سعدت كثيراً بلقائكم في بيروت أثناء المؤتمر العلمى العاشر لجمعيتنا العتيدة وقد سررت بنجاح المؤتمر بفضل الله ثم بفضل جهودكم المتميزة. وأعدكم ببذل ما أستطيع من جهد في مؤازرة الجمعية لتحقيق أهدافها العلمية والقومية المباركة.

تحياتي لجميع العاملين معكم في إدارة الجمعية لإخلاصهم وتفانيهم في سبيل تحقيق أهدافها المتوخاة متمنين لكم جميعاً النجاح والتوفيق في مساعيكم المذكورة والمشكورة مع وافر الاحترام والتقدير.

أ . د . عبد المنعم السيد علي
عضو الجمعية – العراق

أشكركم على كل ما قدمتموه من سبل الراحة والجو العائلي والتي عظمت من الفائدة المرجوة من الحضور والمشاركة في المؤتمر. أتمنى أن التقي بكم في فعاليات قريبة قادمة.

د . عرفان الحسني
عضو الجمعية – العراق

كلمات شباب الباحثين

ما أود التركيز عليه فى مؤتمر هذا العام هو المبادرة نحو تواصل الأجيال ورعاية عدد من الباحثين الشبان. لتكون هناك مسيرة على درب رواد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الذين وضعوا حجر الأساس نحو تنمية الاقتصاد العربى والنهوض بالأبحاث الاقتصادية مع الاتصال بالواقع الاقتصادى العربى والإسهام فى حل المشكلات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية فى الوطن العربى. مع عميق الشكر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على انجازات المؤتمر العاشر. وفى انتظار المؤتمر الحادى العشر لنرى درب الفكر الافتصادى العربى إلى أين المطاف؟

عبير رشدان

أود أن أوجة خالص الشكر والإمتنان للقائمين على هذا المؤتمر. والذين قاموا بإخراجه فى صورة ممتازة بكل المقاييس. إدارةً، وتنظيماً، ورعايةً، وباحثين، ومناقشين، ومعقبين، وكل الحاضرين. كما أخص بالذكر" الجمية العربية للبحوث الاقتصادية " على الجهد الكبيرالذى بذلتة فى إقامة المؤتمربهذا الشكل الرائع. وفى الحقيقة أن هذا ليس بالشىء الغريب على هذة الجمعية فهى تضم نخبة من أفضل من أنجبت الأمة العربية فى العلوم الاقتصادية ممن يحملون همَ أوطانهم لايبتغون من وراء ذلك كسباً مادياً أو غيرمادى. وقلما نجد مثل ذلك فى زمان طغت فية المادة على كل شىء. كما أوجه خالص الشكر والعرفان إلى وزارة الإستثمار المصرية متمثلة فى السيد الوزيرالدكتور/ محمود محى الدين. على هذه المبادرة الرائعة وغير المسبوقة. وعلى حرصه أن يتواصل شباب الباحثين بأساتذتهم. وعلمائهم.

فنحن شباب الباحثين نفتقد هذا التواصل أيما افتقاد بل ونحتاج اليه بشدة فى كافة مجالات البحث العلمى حتى تظل حلقة العلم موصولة عبر الأزمان. فلسيادتة جزيل الشكر. ووافر الاحترام والتقدير. وأتمنى ان تحذو حذوه جميع الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية. حتى يتوفر المناخ المناسب للنهوض بأوطاننا وأمتنا. فلن تنهض أو تتقدم أمة إلا على أيدى علمائها.

وقداستفدت شخصياً من هذا المؤتمر استفادة كبيرة. فمثل هذه الإحتكاكات هى التى تولد القدرة على التعلم والإبداع. وتبادل الأفكار والثقافات. وتخلق الباحثين الأكفاء الذين نحتاج إليهم فى الحاضر والمستقبل حتى تسعد بنا أوطاننا ونسعدبها.

عبد الحميد الشاذلي

ثالثاً: المصرف المركزي اللبناني كان مجلياً في أدائه. ولا سيما في تحصين أوضاع المصارف اللبنانية. نسأل الله عزّ وجلّ أن يحمي لبنان من خطر أن تغادره الأموال التي وفدت إليه على وجه غير محسوب.

رابعاً: حالة دبي الكارثية أظهرت أبشع ما يمكن أن تخلفه أزمة مالية عالمية. وهذا يستدعي عناية فائقة وتبصراً خاصاً من جانب جميع القيادات العربية. لعل هذا موضوع لقمة عربية. تعقد في المستقبل غير البعيد.

خامساً: اعتدنا على استيراد النظريات والسياسات الاقتصادية من الخارج. والتجارب المريرة التي عشناها فيما مضى دلت على أن مصارفنا المركزية ينبغي أن لا تأخذ النظريات والسياسات الوافدة من الخارج على علاتها وتعتبرها نهائية ومقدسة.

سادساً: سيكون العرب أقوى في التصدي للأزمات الحادّة لو كانوا متضامنين. والتضامن له أشكال كثيرة. نحن نتمنى أن يتلاقى العرب في اتحاد على نمط الإتحاد الأوروبي. ونحن أولى بالاتحاد من أوروبا. إذ نحن نلتقي على لغة واحدة وثقافة واحدة وتطلعات مشتركة وتاريخ لا تتخلله الحروب فيما بيننا. خلافاً لأوروبا. فلنجمع صفوفنا وإمكاناتنا في صيغة فاعلة. صلبة. ومنيعة.

سليم الحص

جدد أعضاء

وافق مجلس إدارة الجمعية في اجتماعه رقم (٤٢) الذي عقد في بيروت بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٩ على قبول عضوية كل من السادة التالية أسماؤهم.

همام الجزائري مدرس بكلية الاقتصاد– دمشق	عاملة	سوريا
رانية ثابت الدروني أستاذة بكلية الاقتصاد دمشق	عاملة	سوريا
عدنان سليمان أستاذ بكلية الاقتصاد دمشق	عاملة	سوريا
رسلان صافي خضور أستاذ بكلية الاقتصاد دمشق	عاملة	سوريا
بشار الزغبي	عاملة	الأردن
بشير مصطفى حاكم محاضر بكلية الاقتصاد والإدارة – الجزائر	عاملة	الجزائر
محسن محمد الربيعي عميد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء – العراق	عاملة	العراق
فتح الرحمن على محمد صالح مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية بنك الاستثمار المالى– السودان	عاملة	السودان
أيهم علي أسد ماجستير اقتصاد	منتسبة	سوريا
سلطان محمد الثعلي ماجستير اقتصاد	منتسبة	السعودية
عهود محمد عيد العتيبي ماجستير اقتصاد	منتسبة	السعودية

شارك معنا في اختيار موضوع

المؤتمر الحادي عشر

في إطار التحضير للمؤتمر الحادي عشر للجمعية يرجى من جميع الزملاء الأعضاء موافاتنا باقتراحاتهم حول موضوع المؤتمر ومكان انعقاده وذلك على البريد الإلكتروني للجمعية

asfer_egypt@yahoo.com

أخبار الجمعية

كلمة د. محمود منصور عبد الفتاح

الأمين العام

للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

في الجلسة الافتتاحية

الزميلات والزملاء

أهنئكم بالأعياد وبانعقاد مؤتمركم السنوي في موعده.

كلمتي إلى حضراتكم تتعلق بالإجراءات، ولن أخوض في موضوع المؤتمر، بل إنني سأحاول أن أكون مختصراً، حتى نعطي وقتاً أطول لأعمال المؤتمر.

لقد اتفق مجلس إدارة الجمعية، بعد دراسة نتائج الاستطلاع الذي أجري عقب اجتماع المؤتمر التاسع حول مقترحات الأعضاء بالنسبة لموضوع المؤتمر العاشر، وكان هناك شبه إجماع على ضرورة تدارس "أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية"، وفوراً بدأت أمانة الجمعية في الإعداد للمؤتمر على أن يُعقَد في الربع الأخير من العام ٢٠٠٩، ولكن بسبب ظروف الأزمة، فقد بدا مستحيلاً لبعض الوقت انعقاد المؤتمر في موعده، لكي يكون ذلك أحد الشواهد على نتائج الأزمة، وكيف امتدت آثارها لتلحق بنشاط جمعيتكم الموقرة. ولكن بفضل ما بذل من جهد من الأطراف التي شملت: مركز دراسات الوحدة العربية، البنك الإسلامي للتنمية، بنك عودة، بنك لبنان والمجهر، وزارة الاستثمار المصرية، وكذلك الأمانة العامة للجمعية ومجلس إدارتها، وبفضل دعم العديد من الزملاء والزميلات، فقد تمكنّا من الوصول إلى هذه القاعة لنعقد مؤتمرنا في موعد مناسب قبل نهاية العام.

لقد حظي هذا المؤتمر بإقبال غير مسبوق من قبل الأعضاء للمشاركة في أعماله، وبلغ عدد الراغبين في المشاركة من خلال بحوث، نحو (٥٠) عضواً من أعضاء الجمعية، تمكّن نحو (٤٠) منهم من إنجاز دراساتهم وتقديمها إلى الجمعية في المواعيد المحددة.

حرصاً من الجمعية على توفير الحيدة الكاملة في اختيار المشاركين (كان المطلوب هو اختيار ١٢ بحثاً فقط لتغطي ست جلسات للمؤتمر)، فقد أحيلت البحوث المقدمة إلى لجنة من الزملاء خارج مجلس الإدارة لاختيار العدد المطلوب في حيدة تامة.

الزميلات والزملاء،

في إجراء غير مسبوق في تاريخ مؤتمرنا فقد حصلت الجمعية على (٨) منح من وزارة الاستثمار المصرية لتغطية نفقات حضور (٨) باحثين من الشباب لأعمال المؤتمر تكريساً لفكرة التواصل بين الأجيال.

واستمراراً لعرف جرت عليه الجمعية، فإنه سيتم تكريم أحد أهم الآباء المؤسسين للجمعية، وهو أ. د. يوسف صايغ، الذي تتلمذنا جميعاً على كتاباته ودراساته حول الاقتصادات العربية.

وبخلاف هذا التكريم، فإن المؤتمر يشمل (٦) جلسات عمل لمناقشة (١١) بحثاً، بالإضافة إلى حلقة نقاشية حول موضوع المؤتمر، يشارك فيها متخصصون من البنك الدولي والبنك الإسلامي والجمعية، ويديرها معالي وزير الاستثمار من جمهورية مصر العربية – عضو مجلس إدارة الجمعية، أ. د. محمود محي الدين. وسوف تستغرق هذه الأنشطة يومين كاملين حتى نهاية يوم الغد.

أكرر شكري لكم جميعاً على الدعم الذي تلقيناه طوال فترة الإعداد للمؤتمر، وكذلك للبنك الإسلامي للتنمية، الذي يتحمل الجزء الأكبر من نفقات هذا المؤتمر. كما أكرر شكري لبنكي عودة ولبنان والمهجر ومركز دراسات الوحدة العربية، والشكر موصول أيضاً إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي تتمتع الجمعية بدعمه الدائم، متمثلاً في عائد الوقفية المخصصة للجمعية من قبل الصندوق.

وأنهي كلمتي بأمنيات صادقة بمؤتمر ناجح وإقامة سعيدة، والسلام عليكم.

قالوا عن المؤتمر

كلمة المشاركين في المؤتمر

ألقاها أ. د. خالد الوزني

أشكر القائمين على الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية رئيساً ومجلس إدارة وأمين عام على هذه الدعوة وهذا التنظيم وهذا الموضوع الحيوي حقيقة الذي طرح خلال يومين ماضيين. وأعتقد أننا جميعاً قد استفدنا ليس فقط من الأوراق التي طرحت ولكن أيضاً من المداولات والنقاش. وإن اختلفنا في بعض الآراء إلا أننا جميعاً متفقون على أن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية. أيضاً لابد من شكر مركز دراسات الوحدة العربية وعلى رأسه الدكتور خير الدين حسيب على الدور الهام الذي لعبه لنجاح هذا المؤتمر.

لاشك أيضاً باسم أخواني المشاركين القادمين من خارج لبنان أشكر الأخوان في لبنان جميعاً بداية من لبنان كدولة –التي نأمل دائماً أن تكون مستقرة آمنة– ونعقد فيه جلسة واحدة على الأقل كل عام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. لقد شعرنا بالفعل أننا بين أهلنا ونشعر بدفء العطاء وحسن الاستقبال. ولا شك أن هذا أيضاً يطلق على الأخوة في أمانة السر الذين عملوا ليل نهار لإخراج هذا اللقاء بالشكل المميز. أيضاً أريد أن أشير إلى المشاركة من أقطار عدة من زملاء أتيحت لي الفرصة أن أراهم منذ فترة من عدة دول سواء كانوا الأخوان في مصر أو في اليمن أو في العراق أو في سوريا أو في غيرها من الدول حتى في لبنان. حقيقة جميع الأخوان مشاركتهم كانت فعالة والحقيقة كان الله في عون الجمعية والأمانة العامة والعاملين فيها لأنهم حرصوا حرصاً شديداً على مشاركتنا جميعاً. أنا تلقيت عدد كبير من الرسائل الالكترونية والاتصالات للمشاركة وإصرارهم على اشتراك أكبر عدد ممكن كان واضحاً.

والجمعية فاجأتنا أيضاً هذا العام بتخفيض الاشتراك وأنا أفهم من هذا الموضوع أنهم يريدوا زيادة عدد المشاركين ويحثوا أخواننا على المشاركة مع الجمعية. وأنا أتمنى من زملائي في كل دولة وأذكر منذ أن كنت عضواً في مجلس إدارة الجمعية كنا نحاول في كل دولة أن نسعى لأن يكون هناك "ضابط اتصال" focal point ويحث الآخرين على الاشتراك في الجمعية لا للبعد المادي ولكن لتوسعة الاشتراك قدر الإمكان. وأنا أعتقد أنه مطلوب أن نؤمن نحن أنفسنا بأن الجمعية لها أهمية ولها دور في دعم البحث العلمي وفي الحديث عن محاور في الاقتصاد العربي كما هو الحديث في هذا المؤتمر إلا أن الصعوبة كانت كبيرة وأعتقد أنه شيء طبيعي بسبب ما قررته الجمعية بأن يكون حجم المشاركة المصرية بهذا الشكل الكبير إلا أنه أيضاً عليا أن نكون صادقين مع أنفسنا حيث الإمكانات المالية والمادية والبشرية المتوفرة للجمعية تحدد كثيراً من قدرتها على التوسع والانتشار. لكن حقيقة هذا لا يعفينا نحن عن المسئولية. الجمعية مسئولة ونحن كاقتصاديون مسئولون مسئولية كاملة عن حث الشباب الجديد أن يكون ضمن الجمعية. وأنا أشكر الجمعية على المراقبين الشباب الذين دعتهم هذا العام وهذه بادرة طيبة حتى أن ندخل لكل شاب في كل قطر عربي إن شاء الله حتى يكونوا هم الذين يقودوا مسيرة الاقتصاد في الفترات القادمة. حقيقة المؤتمر ناقش على مدى اليومين مجموعة من القضايا الساخنة بأفكار مختلفة وآراء وأطروحات مختلفة بعض الأطروحات كنت أود أن أتحدث عنها وأعارض بشدة لكن أيضاً هذا لا يمنع أن تكون موجودة سواء كانت أطروحات لها علاقة بأبعاد أيديولوجية أو دينية أو ما شابه أو كما تفضل به بعض الأخوان ما علاقة هذا البحث أو هذه الأطروحات في الموضوع الرئيسي إلا أنه مثل هذه الإطارات تسمح لنا جميعا في أن نتبادل الآراء ونستمع إلى الرأي والرأي الآخر ونكون قادرين على تفهم وجهات النظر المختلفة في الأطروحات والبطاقات التي وجدناها على طاولة البحث في اليومين الماضيين. ومنذ زمن

كلمة ممثل

البنك الإسلامي للتنمية

في الجلسة الافتتاحية
للمؤتمر العلمي العاشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بيروت ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩

دولة الرئيس سليم الحص

السيد رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

السيد مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نيابة عن معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وعن المدير العام للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، أتوجه بأخلص عبارات الشكر والتقدير إلى أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وإلى كل القائمين على تنظيم هذا المؤتمر المهم على توجيههم الدعوة إلى البنك الإسلامي للتنمية للمشاركة والمساهمة فيه.

والبنك إذ يثمن المجهودات التي تبذلها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصادات العربية من خلال تفعيل دور الاقتصاديين العرب في خدمة التنمية في هذه الدول، يشد على أيدي أعضائها للمضي قدما في دعم العمل البحثي في مختلف قضايا الأمة العربية، بما فيها المسائل الملحّة المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي وبتكوين عالم ما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أيها الإخوة والأخوات

يشهد العالم برمته حراكا حثيثا وجهودا مكثفة من أجل الخروج من أزمة تعد من أعنف الأزمات على مر التاريخ.

وكما أن هذه الأزمة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تفرعت وانتشرت في جميع الدول فلم تستثنِ نتائجها أحدا ولم تدع مجالا للوقاية من تداعياتها، فإننا نتطلع أن لا تستثني بوادر الانفراج أي بلد من بلدان العالم وأن تتوج الجهود المبذولة على كل المستويات بما فيها أولاً على مستوى مجموعة العشرين بإيجاد عالم أكثر استقرارا.

ولقد كشفت هذه الأزمة عن نقاط الضعف وجوانب الخلل في النظام المالي العالمي بشهادة العديد من المسؤولين. فمثلا السيد تيم غيثنر، المسؤول عن الخزانة الأمريكية يقول: "لقد فشل نظامنا في أساسياته، وأثبت أنه غير مستقر". ويقول رئيس البنك المركزي الأوروبي، السيد جون كلود تريشاي: "علينا أن نصحح الاختلالات الكبيرة التي بدت واضحة في النظام المالي، لذا نحتاج إلى نهج جديد لتغيير النظام المالي العالمي".

فلا شك إذا أن مؤتمركم هذا يأتي في الوقت المناسب ليناقش ما آلت إليه وما ستؤول إليه الجهود الحالية في تكوين عالم ما بعد الأزمة، وإننا نتوقع أن يتمخض هذا المؤتمر عن أفكار ومقترحات قيمة للسير في الاتجاه الصحيح.

وفي هذا السياق، يجدر الترحيب بما تم التوصل إليه من قرارات تهدف إلى إشراك الدول النامية في رسم ملامح النظام العالمي الجديد. فاستبدال مجموعة الثمانية بمجموعة العشرين، كأهم محفل أو منتدى للتعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإصلاح صندوق النقد الدولي بمنح عدد أكبر من الحصص التصويتية للدول

منهج " في سبيل الغنى تهون كل قذارة " وقال انه لا يعلم متى ينتهي تأثير الأزمة على مصر وغيرها وتوقع أن يزداد تدخل الدول في الاقتصاد وظهور سلسلة من الأزمات الفرعية على غرار دبي وقد نرى في المستقبل تطبيق الاقتصاد الاسلامى الذي يربط بين الجانب الاقتصادي وبين الأخلاقى والاجتماعي برباط وثيق. وأكد انه لن يكون لدينا جيل جديد من الباحثين إلا إذا اهتمت الدولة بالبحث العلمي وأصبحت البحوث لا توضع على الرفوف ورفض " طحن" الباحث في تدبير المعايش وأشار أيضا إلى غياب المعلومات الدقيقة بل ووجود معلومات مضللة ما يقود إلى أن تخرج رسائل في النهاية ضعيفة جداً. قال أنه كان يتمنى وجود باحثين شباب من الدول العربية بالمؤتمر لتوسيع دائرة المعارف وطالب وزارة البحث العلمي بأن تحذو حذو مبادرة وزارة الاستثمار كما طالب بتحديث وتنقيح المقررات في أقسام الاقتصاد. وبهذه المناسبة قال لي الباحث السوداني الدكتور فتح الرحمن محمد صالح الذي حضر على نفقته أنه يطلب أن تشمل المناهج الاقتصادية في كلياتنا العربية مادة قضايا عربية اقتصادية معاصرة فليس مقبولا أن نتحدث عن أن المصالح أساس التقارب المتين ولا توجد مادة كتلك وكان هو الذي انفرد – في ورقة قدمها لي متطوعاً – بالتنبيه إلى ضرورة مراعاة التكلفة المستقبلية لحزم الإنعاش الاقتصادي في مصر وغيرها. أدانت إسراء عادل السيد – جامعة القاهرة – الجشع والطمع والرغبة في تعظيم الثروة على حساب المصلحة العامة كأبرز أسباب الأزمة العالمية وأشارت إلى أن الخسائر التي لحقت بالمستثمرين ستجعلهم أكثر حذراً كما أن المدخرين أيضا سيكونون حذرين في التعامل مع القطاع البنكي،وبالتالي يميلون أكثر إلى الاستهلاك ومحصلة هذين العاملين مزيد من التراجع في الاستثمار ومعه مزيد من البطالة .دعت إلى تنسيق أكبر بين القطاعات في مصر لإنجاح الحزم الإنعاشية وقالت إسراء أنه لن يكون هناك بحث علمي حقيقي إلا بتوافر مناخ ملائم للبحث يشجع على الإنتاج القابل للنشر في الدوريات العالمية مع توفير الحوافز المعنوية والمادية المطلوبة.وعابت على الباحثين بعامة الجري وراء أنشطة مدرة للمال بدلا من كتابة أبحاث علمية لها نتائج قابلة للتطبيق وتؤثر في صنع القرار. تحدثت عبير رشدان – منتدى البحوث الاقتصادية للشرق الأوسط وتركيا – بتوسع عن أن غياب الرقابة على حرية انتقال الأموال يزيد من ضراوة وتوحش العولمة وانتقدت الحزم المالية المصرية قائلة أن التوازن بين المشروعات كثيفة العمل وتلك كثيفة الآلات فيها لم يكن على النحو المرجو واعتبرت أن أزمة دبي ذات طابع خاص لأنها إبنة العديد من العوامل المالية والمؤسسية بدول الخليج وليست وليدة الأزمة العالمية فقط.

وانفردت أيضا بالتنبيه إلى أنه لامناص إقليميا من تحقيق التكامل بيت التصنيع والتجارة والنمو مع تعزيز الاتجاه الاقليمى بالمنطقة. ودعت إلى حلقة وصل بين أجيال الباحثين لتفادى الانقطاع وقالت أن الجيل الجديد يصل للمعلومة أسرع لكن المعول عليه كيفية جعلها مفيدة وقالت أنه مع تسارع إيقاع الحياة وضيق الوقت لم يعد أمام الباحث الشاب ميزة التمتع بخبرات السابقين ولم يعد أمامه سوى التعامل الفردي مع مصادر المعلومات والعيش تحت رحمة الحظ والقدر في تشكيل مستقبله. ذكرت أن الاقتصادات العربية تعانى من أزمات داخلية مزمنة بالأصل أهمها تقلب معدلات النمو وسوء هيكل العمالة وعدم استدامة التنمية والتزايد السكاني ودعت إلى إعداد الأستاذ الجيد ليكون هناك جيل جديد جيد وإخضاع الإنتاجية العلمية لمعايير يمكن قياسها. ومن جانبها أكدت شيماء الصفتى الباحثة الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء أن الأزمة لن تؤثر على الاستثمارات الإماراتية في القاهرة لكن تأثيرها سيكون على دول المنطقة بما فيها مصر خاصة الاستثمارات الجديدة وكذلك شركات المقاولات والمحاسبات القانونية والمحامين. ودعت إلى ربط المبادئ النظرية لعلم الاقتصاد بباقي العلوم الأخرى وتقريب المبادئ النظرية بعرض حالات عملية مطبقة في الواقع المعاش بالإضافة إلى توفير وتأمين إجراء بعض البحوث الميدانية. وعن الفروق بين الأجيال قالت: لاشك أن رؤية الباحثين الكبار مبنية على أساس قوى نتيجة احتكاكهم وتعايشهم مع جيل الرواد ولا شك أن الباحثين الشباب قد طوروا جمع المادة العلمية ووضعها في متناول الجميع عبر شبكة الانترنت مما أدى إلى سهولة إجراء الأبحاث العلمية للكافة. انتهى كلام الشباب ليتركنا مع الأمل في أن تبقى مصر ولوداً.

الناشئة والدول النامية، ودعم دور مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف بما فيها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تعد خطوات إيجابية في رسم ملامح عالم أكثر عدلا.

ويسرني أن أحيطكم علما بأن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ساهمت في دعم أحد فرق العمل التابعة لمجموعة العشرين، كما أنها بصدد تنفيذ ما تم التوصل إليه في ندوة البنك السنوية العشرين التي عُقدت بالتزامن مع الاجتماع السنوي الرابع والثلاثين لمجلس محافظيه، وذلك يوم ٢ يونيو ٢٠٠٩ في عشق أباد، تركمنستان بعنوان "إيجاد عالم ما بعد الأزمة: التداعيات الإقليمية وتنسيق استجابة الدول الأعضاء". وأخص بالذكر ضرورة العمل على بذل الجهود اللازمة لوضع رؤية واضحة لما بعد الأزمة العالمية، ووضع آلية تنسيق في هذا الصدد على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي. وفعلا تم التأكيد في إطار إعلان اسطنبول الصادر عن القمة الاقتصادية للكومسيك التي عقدت في اسطنبول، يوم ٩ نوفمبر٢٠٠٩، للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الكومسيك، على ضرورة الاستمرار في المشاورات الرامية إلى تحسين إدارة الأزمات المالية العالمية، والحفاظ على الخطوات المعنية بدعم النشاط الاقتصادي حتى تنتهي عملية التعافي، وترسيخ التعاون بين مؤسسات أسواق المال. ومن ناحية أخرى، تم التوجيه باتخاذ مزيد من الخطوات التي يمكن من خلالها استغلال إمكانات التمويل الإسلامي من أجل دعم النظام المالي العالمي واستقراره. وقد اقترح تحويل فريق العمل المعني بالتمويل الإسلامي والاستقرار المالي العالمي والذي ترأسته معالي الدكتورة زا تي أختر عزيز، محافظ المصرف المركزي في ماليزيا، إلى منتدى دائم يمكنه أن ينسق على نحو أفضل وأن يقيم حواراً مع مجلس الاستقرار المالي العالمي.

أيها الإخوة والأخوات

لقد أدت الأزمة إلى تغيّرات كبيرة على الساحة المالية العالمية. وكان قطاع البنوك الاستثمارية من أكثر القطاعات تضرراً. وكما تعلمون غَيّبَت الأزمة عدداً غير قليل من أبرز البنوك الاستثمارية الدولية. ولقد كان انهيار هذه المؤسسات دليلاً على حجم الأثر الذي يمكن للمشتقات المالية أن تحدثه، ليس على المؤسسات فحسب، بل والاقتصاد بأكمله في غياب الشفافية والحوكمة المؤسسية الجيدة

ونحن نعتقد أن النظام المالي الإسلامي قادر على المساهمة في تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي، لأنه يربط الاستثمار المالي بالاقتصاد الحقيقي، ويُوجِّه الاستثمارات لتوليد مزيد من الثروة، ويُحجِّم المضاربات على الأسعار والمجازفات، ويُضيِّق حيز المداينات. إن صناعة التمويل الإسلامي، بالرغم من أنها لم تكمل بعد عقدها الرابع منذ بداياتها الأولية في السبعينيات من القرن الماضي، إلا أنها أصبحت اليوم تجربة رائدة تتبوأ مكانة مرموقة في النظام المالي العالمي، حيث تجاوزت أصولها ٧٠٠ مليار دولار، ونمت بمعدلات تتجاوز متوسط النمو في الصناعة المالية التقليدية. ولا شك أن قدرة نمو الصناعة المالية الإسلامية كبيرة جداً. لذا، يعمل البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى على إيجاد سبل استغلال هذه القدرة خاصة في مجال التنمية والحد من وطأة الفقر مع العمل على تطوير النظام الإجرائي والتنظيمي لمختلف المؤسسات العاملة في هذا المجال. فلا غرابة إذاً، أن تجذب هذه الصناعة اهتمام الاقتصاديين والخبراء الماليين في العالم الساعين لوضع عالم مالي واقتصادي جديد. وبالمناسبة نشكر للمنظمين لمؤتمرنا هذا حرصهم على تخصيص جلسة في المؤتمر لبحث دور الصيرفة الإسلامية في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية.

أيها الحضور الكرام

نسأل الله العلي القدير أن يتوج مؤتمركم هذا بتحقيق الأهداف المرجوة وأن يكون له الأثر العميق في رسم خطى النمو والازدهار في الدول العربية.

أجدد لكم أخلص عبارات الشكر والإمتنان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جديدة

إصدارات

أصدرد/ نبيل حشاد الخبير المصرفي وعضو مجلس إدارة الجمعية كتاباً بعنوان تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية.

أخبار الجمعية

كصلاح الدين ويوحد العرب،وثالثة قالت أنها حلمت بتولي زمام الأمور لتمنح كل مصري فيلا وعملاً محترماً واثقةً أن بمصر من الموارد والرحمة ما يتيح تنفيذ ذلك،ورابعةً دعت إلى طريقة للحد من الهزل بين الشباب ليعرفوا أن لا تقدم من دون جدية وتراكم معرفي،وخامسة كانت تتمنى أن تكون مصممة ديكور،وسادسة إعلامية وهكذا.. منهم من لم يركب طائرة قط من قبل ومن لم يزر كنيسة من قبل وقد عرفت هذا حين زرنا تمثال العذراء البتول فى أعلى جبل الحريصة وهكذا. الستينات ليست من مفردات خطابهم ومع ذلك لاحظت أنهم اندمجوا بحماس فى الأغانى الوطنية القديمة التي اقترحناها (صورة صورة – واحلف بسماها وبترابها – ..) وعبروا عن سخطهم على الغناء الجديد وكان واضحاً رفضهم للنزوع المادي للباحثين القدامى أو الجدد وإن كانوا اتفقوا جميعاً على ضرورة توفير الموارد اللازمة للجهات البحثية والباحثين. وقدموا اقتراحات جادة لتطوير الدراسات الاقتصادية وتعزيز الانفتاح على الفكر العالمي والمدارس المختلفة.وظني أن ذلك جاء بعد أن لمسوا بأنفسهم مدى فائدة التباين الشديد بين وجهات نظر الأساتذة في المؤتمر وكيف لازالت نظريات ولدت منذ عقود أو قرون تؤثر فيهم بما يبين أهمية إدراك التطور التاريخي للعلم الاقتصادي.كما أنهم استمعوا إلى أكثر من دعوة إلى إعادة قراءة علم الاقتصاد في شموله أى في ارتباطه بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية. أخيراً كانت الفروق بين الأزهريين والآخرين محدودة في الشكل والجوهر وظني أن ذلك راجع إلى الأثر التقدمي الذي تثيره دراسات علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي في متلقيها. أجمع الشباب على أن الأزمة العالمية نتجت عن الفورة المالية فى أمريكا والإفراط في الرهون العقارية وفى المشتقات المالية والديون المسمومة والانفلات الرقابي والتشريعي وغياب الشفافية والأخلاق (منهم من جعل فساد الأخلاق فى المقدمة) كما أجمعوا على أن مصر تأثرت بالأزمة من جانب تراجع تجارتها الخارجية والتحويلات وإيرادات قناة السويس والاستثمار الأجنبى ودخل السياحة وتميزوا – عدا هنات عند واحد- بانضباط فى اللغة والمفاهيم . وسأكتفى بعرض ما هو مختلف فقط فى إجاباتهم. قالت مريم رءوف – مدرس مساعد بمعهد التخطيط القومي – إن القطاع المصرفي المصري لم يتأثر بالأزمة لانخفاض درجة انكشافه على الاقتصاد العالمي وتوقعت أن تستمر التداعيات فى الأجل المتوسط إلى أن تزول الديون الفاسدة،وقالت أنه يمكن أن يكون لدينا جيل جديد من الباحثين الجادين كلما ارتفعت درجة التلمذة العلمية والانفتاح على ثقافة الآخرين وحضاراتهم وزيادة الشغف بالعلم وطالبت الإعلام بنقل وجهات نظر الاقتصاديين العرب الكبار إلى الجمهور.أما سحر أحمد حسن المدرس المساعد بتجارة الأزهر فأضافت إلى أسباب الأزمة العالمية الإنفاق العسكري الامريكى في العراق وأفغانستان ولفتت إلى أن مصر لن تتمكن من تحقيق أهداف الألفية (القضاء على الفقر) فى موعدها بسبب أعباء الأزمة ووصفت آثار مشكلة دبي بالشديدة وخسائرها بالفادحة ونبهت إلى أن البون شاسع بين الباحثين القدامى والجدد لأن المتغيرات العربية والمصرية أفقدت التعليم دوره وقدرته على خلق جيل متمكن داعية إلى تدارك ذلك بكل الوسائل.

وطالبت أساطين العلم الاقتصادي العرب بالتوصل إلى حلول عملية لمشكلاتنا بدلا من الاكتفاء بكلام المنصات. وتنبأت أسماء محمد عزت – معيدة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – بأن يستمر تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة لبضع سنوات بل وقد تحدث في الطريق أزمات أخرى وتوقعت أن يزداد الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة والمساءلة والشفافية قائلة أنه إذا لم يحدث تراخى ثانية في تطبيق تلك القواعد فقد يتم تفادى حدوث أزمات أخرى مستقبلا ورصدت كآخرين تميز الباحثين القدامى بالقدرة على تحليل الظواهر بشكل عميق وشامل والربط بينها وبين النظريات التي درسوها بل وبأن لديهم القدرة على ابتكار نظريات مغايرة ويفتقد الجدد ذلك لكن لهم مزايا هم الآخرون بالذات في مهارات البحث وسرعة الوصول للمعلومات واستيعابهم القوى للتكنولوجيا ولمعطيات العولمة.وحمّل علاء فكرى رزق – معيد بتجارة الأزهر- بوش الإبن المسئولية عن الأزمة لتحيزه الصارخ للشركات الكبرى المالية وغير المالية وتوجيهه إلى تقليل الرقابة عليها وأيضا توجيهه إلى تسهيل الإقراض بكل السبل،ما ولد الفساد والانهيارات.ورأى أن الجهاز المصرفي المصري تأثر بالأزمة حيث زادت فيه نسبة الأصول غير العاملة. وانتقد غياب الرقابة الحكومية على الأسعار ما أدى إلى عدم استفادة الناس من انخفاض أسعار السلع الغذائية ومدخلات الزراعة بعد الأزمة رغم انخفاضها عالمياً ويرى أن الجيل القديم ممتاز بسبب ما أتيح له من بعثات واختلاط بالخارج أما الجديد فهناك جامعات كثيرة لكن كل جامعة تحبس طلبتها فيما يدرسه بها الأساتذة.ولذا يقترح أن يكون هناك منهج مشترك تضعه كل عدة جامعات لطلبة الدراسات العليا ليلمّوا بجميع المدارس الفكرية. وذهب عبد الحميد عزت الشاذلي – معيد اقتصاد بزراعة الأزهر- إلى تأييد مسئولية بوش الابن عن تسهيل الائتمان لإقراض من لا يتمتعون بسجلات ائتمانية مناسبة والتوسع في توريق الديون وجر أمريكا إلى الحرب والتعامل المالي اللأخلاقى الذي سار على

عرض

لأعمال المؤتمر العلمي السنوي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

إعداد أ. إسراء عادل
أ. أسماء عزت
أ. مريم رؤوف

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية المؤتمر العلمي العاشر بعنوان " الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" في بيروت خلال الفترة من ١٩ – ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩. وقد اشتمل اليوم الأول على ثلاث جلسات. تم مناقشة ورقتان بحثيتان في كل جلسة. وكانت الورقة الأولى بعنوان "مستقبل النظام الرأسمالي في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية" وتسعى الورقة إلى دراسة الآثار التي خلفتها الأزمة المالية والعولمة المالية على استقرار وديمومة النظام الرأسمالي. وقامت الورقة باستعراض موجز للأزمات المالية التي تعرض لها النظام خلال القرن العشرين الماضي بالإضافة إلى الأزمة المالية السائدة حالياً. كما قامت بمناقشة الأسس النظرية الكلاسيكية للنظام الرأسمالي بدءاً من آدم سيمث مروراً بالثورة الكينزية المضادة التي أكدت على الدور الحاسم للدولة في الاقتصاد. ثم ظهور الثورة المضادة تحت عنوان (الليبرالية الجديدة) بقيادة ملتون فريدمان ومجموعة من اقتصادي جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الامريكية. وقد أشارت الورقة إلى تهاوى هذه العقيدة الليبرالية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين الحالي في أعقاب أسوأ أزمة مالية سبق أن تعرض لها النظام الرأسمالي. واستنتجت الدراسة أن النظام سيبقى في ظل دور أكبر تلعبه الدولة فيه من خلال تنظيم ورقابة ومتابعة وتوجيه أكثر فعالية. وسيكون هناك توكيد أكبر على القيم الاجتماعية، وعلى المجتمع عامة. وتصل الورقة في النهاية إلى الاستنتاج التالي وهو (أن ديمومة النظام الرأسمالي تنبع من كونه أقرب الى الطبيعة البشرية من أي نظام اقتصادي آخر يمكن أن يكون بديلا له). أما الورقة الثانية في ذات الجلسة فكانت بعنوان "تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية". حيث اهتمت بمناقشة تطور دور الدولة في التنمية قبل الأزمة ودورها في مواجهة الأزمة والدور المناسب لها في أعقاب الأزمة. لذا استعرضت الورقة تطور دور الدولة في التنمية من تنظيمي إلى إنمائي ومنه إلى تصحيحي. ومن ثم إلى مزيج بين التنظيمي والتصحيحي؛ كما تناولت أيضا السياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومات لوقف تدهور النظام المالي ومنع الانزلاق من الركود إلى الكساد الاقتصادي العالمي؛ وبينت الخيارات المتاحة أمام الدولة في التنمية الاقتصادية بعد تجاوز الأزمة. واختتمت الورقة بعدد من الملاحظات.

بينما اهتمت الورقة الثالثة والمعنونة " أثر الأزمة الاقتصادية على القطاعات العينية والمالية: إشارة إلى الحالة التونسية "، بدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد التونسي فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وببعض الصناعات التحويلية التصديرية والأنشطة الخدماتية وفي مقدمتها السياحة وتحويلات المالية للمهاجرين التونسيين في الخارج. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في عام ٢٠٠٨. وهو ما استدعى انتهاج تونس برنامجاً إقتصادياً وإجتماعياً إنتعاشيا لدفع التنمية والحد من خطورة الأزمة المستفحلة داخلياً وخارجياً. وأشارت الدراسة إلى نجاح هذه الإجراءات المتخذة في تفادي هذه الخطورة على المستوى الوطني نسبياً على الرغم من كونها تتطلب سياسات إقتصادية عالمية بديلة تصحح المنظومة الرأسمالية التي أثبتت في هذه الآونة محدوديتها. وبالتالى فإن أزمات الرأسمالية المتتالية والمتنامية من فترة زمنية لأخرى تفرض إعادة النظر جذرياً في إقتصاد السوق الحر ورد الإعتبار لدور الدولة الريادي في كل البلدان والإبتعاد عن تطور الأزمة الإقتصادية إلى أزمة تنمية. والأخذ بعين الإعتبار واقع ومصير البلدان النامية والصاعدة وبالأحرى العربية المدعوة من جانبها إلى مزيد من التنسيق والتكامل الإقتصادي والإندماج الإقليمي الذي يعتبر الحل

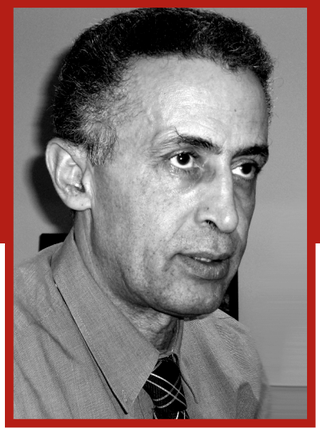

على هامش
المؤتمر العاشر للجمعية في بيروت

حوار مع ثمانية باحثين اقتصاديين يكشف الطبيعة التقدمية لعلم الاقتصاد.

بيروت – مصباح قطب

بيروت خيمتنا الأخيرة كما قال الشاعر الراحل محمود درويش. فبعد سنوات من الغياب عنها انعقد بها مؤخرا المؤتمر العلمي العاشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بحضور عدد من كبار الاقتصاديين والاقتصاديات العرب منهم اليميني واليساري والوسطى وما بين ذلك من تلاوين.وكان من اللافت مشاركة ٨ باحثين مصريين شباب في مؤتمر هذا العام في مبادرة غير مسبوقة هدفها تحقيق التواصل بين الأجيال. وقد شاركوا بمنحة من وزارة الاستثمار المصرية. ناقش المؤتمر الاقتصادات العربية وتطوراتها بعد الأزمة المالية العالمية. ودارت جلسات عنيفة بين الحاضرين امتدت على الساحة من قول المفكر اللبناني الأستاذ كمال حمدان أن البشرية انتقلت من ديكتاتورية الطبقة العاملة إلى ديكتاتورية أسواق المال (وول ستريت) وأن الأزمة ستقود حتماً إلى نوع ما من رأسمالية الدولة أو الرأسمالية الخضراء ولا نقول نوع ما من الاشتراكية.إلى قول الدكتورة كريمة كريم – مصر – : مخطئ من يتصور أن الرأسمالية دخلت حجرة الإسعاف فهي تجدد وتصحح نفسها بالعلم والمعرفة والابتكار.كما امتدت الجلسات أيضا بين الحماس للمصرفية الإسلامية وتقديمها باعتبارها الحل للمأزق الذي تعيشه الإنسانية بسبب النظام المالي الغربي أو الربوى المتاجر بالنقود وأغلبية رأت أن تلك المصارف تتخذ من الإسلام غطاء وتستثمر فوائضها في المصارف الغربية وتبيع الخدمات بأغلى من البنوك التقليدية منبهة إلى وجوب التفريق بين مبادئ الشريعة وبين التطبيقات التي تتمحك فيها. كان هناك من قال أن العالم العربي الأقل تأثرا بالأزمة بشكل عام ومن رأى أن البلاد العربية إلى فوضى وانفجارات لأن أزماتها عميقة من قبل الأزمة العالمية ومن بعدها وهكذا. في الثنايا قال الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار وعضو مجلس إدارة الجمعية في الجلسة – الوحيدة التي حضرها – إننا نعيش مرحلة بديعة لطلبة العلم تشبه تلك التي ولدت فيها النظريات الاقتصادية الكبرى وأن العالم ينتظر الآن " ادم سميث " جديد (صاحب كتاب ثروة الأمم وكتب أخرى عن الأخلاق والفلسفة) و" ماينرد كينز" جديد (صاحب نظرية تدخل الدولة وقت الأزمات لتحريك الطلب المحلى ولو بحفر ترع وردمها وتقديم أجور للناس ليدخلوا السوق مشترين فيدور دولاب الإنتاج ثانية). عند تلك اللحظة قفز إلى ذهني ضرورة سماع صوت الباحثين الشباب (٦ آنسات وسيدات واثنين من الرجال) وبما إنهم لم يتكلموا طوال الجلسات لأنهم كانوا يخشون طرح أسئلة مخافة أن يصفها أحد بالتافهة أو ما إلى ذلك كما قالوا لاحقاً.فقد قلت فلنصنع منتدانا الخاص لنبحث معاً أيضاً عن جلال أمين وحازم ببلاوى وإسماعيل صبري وسعيد نجار جدد واتفقت معهم على أن يقدم كل واحد منهم رأيه مكتوباً في أسباب الأزمة العالمية وانعكاساتها على مصر وتعامل الحكومة معها وما يتوقعه من تداعيات أخرى لها مستقبلاً خاصةً بعد ظهور مشكلة دبي.والفارق برأيهم بين الباحثين الجدد والقدامى وكيف يرون أقسام الاقتصاد في جامعاتنا. وكان لافتاً أن أياً منهم لم يذكر في إجابته كلمة الاشتراكية ولا جملة العدل الاجتماعي وكذا لم يذكر الاقتصاد الاسلامى – باستثناء واحد – رغم أن منهم ٣ من جامعة الأزهر الشريف. أيضاً خلت الإجابات من نبرة النقد الحاد للحكومة مع أنهم يتمتعون بالطموح والذكاء وعدم الرضا عن الواقع الراهن.وكخلفية أبعد عنهم أقول في ضوء جلسات السمر التي جمعتنا أن منهم من كان يتمنى أن يكون ضابط مخابرات.وآخر كان يود وهو صغير أن يكون

الضروري لتقدم هذه البلدان.

وتطرقت الورقة الرابعة إلى موضوع "دور الدولار الأمريكي في التأثير على الاقتصاد العالمي: حالة الدول العربية النفطية" حيث تم مناقشة التطورات التاريخية لسيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، بوصفه أداة لتسوية المدفوعات الدولية، والتي بدأت عندما اشترطت إحدى بنود تأسيس النظام النقدي "بروتن وودز" تحديد الدول الأعضاء لأسعار صرف عملاتهم على أساس الذهب أو الدولار. فتغير النظام من "قاعدة الصرف بالذهب" إلى "قاعدة الصرف بالدولار"، فاعتمدت هذه الدول الدولار مقياساً لقيمة عملاتهم، كما أصبحت تسوية صفقات بيع وشراء السلع الأساسية الدولية بما فيها النفط تتم بالدولار، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين أسعار البترول وتقلبات سعر صرف الدولار التي تتصف عموماً بالعكسية، باستثناء حالات يتوافق فيها اتجاه الدولار مع اتجاه أسعار النفط، والتي تحدث عند تضافر عوامل تؤثر على آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط. في ذات السياق يناقش الموضوع المقترح الصيني الداعي إلى اعتماد عملة دولية موحدة جديدة تحت إشراف صندوق النقد الدولي والاستغناء عن الدولار. وخلصت الدراسة إلى ضرورة القيام بذلك بالرغم من رفض القوى الاقتصادية الرأسمالية، لأسباب اقتصادية وسياسية من أهمها أن إصدار الدولار يقلص الإختلالات بين حجم التبادلات السلعية والنقدية الدولية، وينشط الأسواق المالية الدولية، كما أن الرغبة الأمريكية في تكريس سيطرتها على الاقتصاد العالمي حالت دون ذلك.

والورقة الخامسة كانت تحت عنوان: "الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية: رؤية تحليلية لفعالية السياسة المالية"، وتقدم هذه الورقة رؤية تحليلية لهذه الحزم التحفيزية وخاصة في شقها المالي لبيان مدى مساهمتها في التقليل من آثار تلك الأزمة. وتقوم منهجية الورقة على مطابقة الإطار النظري الذي صاغته الأدبيات الاقتصادية والخبرة الدولية بما قامت به الدول العربية من تنفيذ لحزم تحفيزية بهدف تقليل الآثار الانكماشية للأزمة. ويتم هذا التحليل من خلال معرفة مدى استهداف تلك الحزم للقنوات التي انتقلت من خلاله تلك الآثار.

أما الورقة السادسة فكانت بعنوان : " حتمية التعاون العربى فى مجال إعادة التأمين فى ضوء اثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين العربية " والتى أشارت إلى تأثير الأزمة المالية العالمية سلباً على كافة المؤسسات المالية، ومن هذه المؤسسات شركات التأمين والتى تمثل حامل الخطر فى اقتصاد أى دولة. وحتى يمكن تحديد ومعرفة أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين فقد اهتمت الدراسة بتحليل عمليات وأنشطة شركات التأمين والتى تتمثل فى الاكتتاب فى الأخطار، استثمار الأموال، إعادة التأمين. وقد ظهر أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين العربية بوضوح من خلال أثرها على الاستثمارات المالية، حيث أن شركات التأمين تستثمر جزء من أموالها فى البورصة والبنوك، اللذان تأثرا كثيراً بالأزمة، وأيضا من خلال تأثيرها على عمليات إعادة التأمين، حيث لجأت شركات إعادة التأمين العالمية إلى رفع الأسعار والتشدد فى قبول الأخطار ووضع شروط جديدة وزيادة نسبة تحمل شركات التأمين العربية من الأخطار مما أثر فى درجة قبول شركات التأمين للأخطار، وكذلك التحديات التى تواجه الإدارة فى شركات التأمين حتى يمكن أن تبعث الثقة فى نفوس حملة الوثائق تجاه الشركة.

وفى مائدة مستديرة أدارها د. محمود محى الدين وزير الاستثمار المصرى، تم الإشارة إلى وجود محاور ثلاث فيما يخص الأزمة المالية؛ أولاً الواقع الجديد الذى خلفته الأزمة New Normal من انخفاض معدلات النمو ومستويات الناتج وارتفاع تكلفة رأس المال وارتفاع معدلات البطالة. ومن ناحية أخرى اذا ما اتبعت الدول أساليب تضخمية من الوارد أن ترتفع معدلات البطالة. ثانياً أن الأزمة لم تكن فى الاقتصاد فقط ولكنها أزمة فى علم الاقتصاد، حيث ينبغى مراجعة النظريات والنماذج بعد فشل الاتجاه الاقتصادى التقليدى حتى بعد استخدام النماذج القياسية. ثالثاً بالنسبة للتحولات فى الأجل الطويل حيث ترى بعض الكتابات تقدماً للصين والهند وشرق آسيا، وأصبح الحديث يدور حول تغير ميزان القوة لصالح الهند والصين.

وقد تم أيضاً في هذه المائدة المستديرة عرض ورقة بحثية بعنوان: "النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية (رؤية عربية)". ويندرج هذا البحث في إطار الجدل القائم حول التعديلات الجذرية التي يتوجب القيام بها على مستوى النظام المالي العالمي. وفي هذا السياق يستعرض الباحثون الخصائص التي مر بها هذا النظام منذ مطلع القرن العشرين، في محاولة لفهم العوامل التي أدت إلي وضع غير مستقر أسفرت عنه وتأثرت به في الوقت نفسه الأزمة المالية العالمية. ونظراً إلي أن الاقتصادات العربية هي جزء من هذا العالم المتشابك في علاقات شتى بالاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الأوروبية، فقد تأثرت بالأزمة بشكل مباشر بسبب تراجع الصادرات العربية جرّاء انخفاض الطلب العالمي وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي. وكل ذلك بالطبع سوف ينعكس على معدل النمو الاقتصادي للأقطار العربية. ونتيجة لهذه التداعيات تأثر النظام النقدي العالمي. وأصبحت ملامحه تتغير بشكل كبير. الأمر الذي ينذر ببدء نظام جديد مختلف. هذا النظام الذي تسعى إليه كل القوى الاقتصادية الموجودة والقادمة لكي يعيد التوازن مرة أخرى إلي النظام العالمي بشكل متوازن بعيداً عن الهيمنة المنفردة.

أما اليوم الثاني فقد اشتمل على ثلاث جلسات بالإضافة إلي الجلسة الختامية للمؤتمر.

وتم مناقشة ورقتان بحثيتان في الجلسة الأولى، كانت الورقة الأولى بعنوان "الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية". وتسعي هذه الورقة البحثية إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في محاولة التعرف علي طبيعة الإرتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، ومنهج الاقتصاد الإسلامي بهدف بيان دور مؤسساته المصرفية متمثلة في البنوك الإسلامية – في قدرتها علي تجنب الأزمات المالية. فعلى الرغم من أن الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، وتساعد علي العمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخري. ورغم أن أصل علاقة الأصول المالية بالأصول العينية هي علاقة التابع بالمتبوع، إلا أن عدداً من المتناقضات الكامنة في الإقتصاد العالمي أوجدت إنفصاماً بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني أو الحقيقي. وكانت محصلة هذه المتناقضات تحول الأصل (الاقتصاد العيني أو الحقيقي) إلى إستثناء، والإستثناء (الإقتصاد المالي) إلى أصل، وهو ما أحدث انعكاسات سلبية على الإقتصاد العيني (الحقيقي).

أما الورقة الثانية فى نفس الجلسة فكانت بعنوان "حرية التبادل في التاريخ العربي المعاصر، والسياسة التجارية المطلوبة لحقبة ما بعد الأزمة المالية الراهنة"، واستندت الورقة الى قراءة نظرية لتجربة "استبدال الواردات" ولأهداف التنمية، لاستعراض تجربة "استبدال الواردات" العربية وتجربة تحرير التبادل التي تلتها، على نحو مقتضب. وقدمت وقائع في هذه الاطار تفيد في تأكيد التحفّظ حول الاجندة النيو-ليبرالية كمحتوى لسياسات التنمية العربية المطلوبة. واقترحت الورقة في الجزء الاخير منها سياسة تجارية عربية عنوانها حمائية جديدة تلعب الرسوم الجمركية فيها دوراً اساسياً. وذلك لأن هذه الرسوم هي أداة متاحة من أدوات السياسة التجارية لا ينبغي التخلي عنها، ولأنها أداة توفر حماية للصناعات الناشئة، وتوفر أحد شروط "التعلّم" بمعنى "التمرين" التكنولوجي، ويعيد استخدامها الى الدولة "مساحة استقلالية" تحتاجها لكي تسهم في إنجاح مشروع التنمية، حيث اهتمت الورقة بمناقشة تطور دور الدولة في التنمية قبل الأزمة ودورها في مواجهة الأزمة والدور المناسب لها في أعقاب الأزمة. لذا استعرضت الورقة تطور دور الدولة في التنمية من تنظيمي إلى إنمائي ومنه إلى تصحيحي، ومن ثم إلى مزيج بين التنظيمي والتصحيحي؛ كما تناولت أيضا السياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومات لوقف تدهور النظام المالي ومنع الانزلاق من الركود إلى الكساد الاقتصادي العالمي؛ وبينت الخيارات المتاحة أمام الدولة في التنمية الاقتصادية بعد تجاوز الأزمة، واختتمت الورقة بعدد من الملاحظات.

وفيما يخص الجلسة الثانية لليوم الثاني، فقد تم أيضاً مناقشة ورقتين بحثيتين، الأولى بعنوان: "إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي"، واستهدف هذا البحث تقييم الواقع المتعلق بهيكلية وفعالية أداء النظام النقدي الدولي وإطاره المؤسسي، في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الدولية الراهنة، وتحليل جوانب الخلل فيها تمهيداً لتحديد ملامح وأسس النظام النقدي الدولي الجديد المستهدف من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنقدي الدولي، وتعزيز فرص التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة في الدول النامية، وضمان فاعلية أداء النظام النقدي الدولي فيما يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية سواء على المستويات الوطنية أو الدولية. واعتمد البحث منهجية التحليل العلمي بالأسلوب الوصفي التحليلي وأدواته للوصول إلى النتائج والتوصيات.

أما الورقة الثانية فكانت بعنوان: "السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، وقد تناولت هذه الورقة السيناريوهات الممكنة للتعاون الاقتصادي العربي بالارتكاز على قاعدة نظرية تطرقت إلي أنماط التعاون الاقتصادي الدولي والأسس التي يقوم عليها، وعلى خلفية تاريخية لخصت سيرة التعاون الاقتصادي العربي منذ نشأته عام ١٩٤٥ وحتى الآن.

أما الجلسة الثالثة، فقد تم مناقشة ورقة بحثية واحدة تحت عنوان: "تساؤلات في الإطار النظري للسياسات الاقتصادية العربية (محاولة)"، ويتم في هذه الورقة – التي تأخذ طابع المحاولة وفقاً للمفهوم الغربي (Essay)– طرح تساؤلات حول بعض المفاهيم الأساسية التي تشكّل قاعدة السياسات الاقتصادية المتّبعة، سواء كانت في العالم أو في مختلف أقطار الوطن العربي. وتهدف هذه الورقة إلي حثّ مختلف الاقتصاديين العرب على مراجعة منهاج الفكر الاقتصادي، وبالتالي السياسات الاقتصادية بشكل تكون أولاً منبثقة من واقعنا ومن تراثنا العربي الإسلامي، وثانياً لطرح مقاربة جديدة يمكن تعميمها على مختلف الأمم والشعوب، ذلك أن نموذج العمل الاقتصادي (Business Model) القائم على انفجار الأزمة المالية وصل إلي طريق مسدود، ولم يعد صالحاً لمعالجة كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناجمة منه، ومن البيئة المُعولمة التي فرضت نفسها على الجميع بسبب الثورة التكنولوجية في المواصلات والتواصل والنقل.